

تحية طيبة وبعد،،

نحن مجموعة من منظمات المجتمع المدني المصري المهتمين بعملية مراجعة سياسات البنك الدولي الحماينة الخاصة بالبيئة والمجتمع منذ البدء في تلك العملية، وقد قمنا في السابق بتقديم مقترحاتنا وتحفظاتنا كتابة وخلال لقاءاتنا مع مكتبكم، وكذلك مع فريق العمل المختص بالسياسات الحماينة لدى البنك. نود الآن أن نعرب عن عدم رضائنا عن نسخة السياسات الحماينة التي ستعرض على المجلس للمناقشة بتاريخ 30 يوليو 2014، إذ نرى أنه يجب عمل تعديلات على تلك النسخة قبل إقرارها في المرحلة الثانية من المشاورات، وتتركز أهم تلك التعديلات في المخاوف الآتية:

- الإطار المطروح ينقل المسؤولية عن السياسات الحماينة من البنك إلى حكومة الدولة المقترضة، كما يعطي الأخيرة السلطة التقديرية فيما يخص تنفيذ تلك المعايير الأساسية من عدمه وذلك بحسب ما يترأى لها، مما يضعف القدرة على المساءلة.
  - لا يحدد الإطار المطروح جداول زمنية واضحة بالنسبة للالتزامات الحكومة، بل سيكون عليك كعضو في مجلس المدراء التنفيذيين أن توافق على مشاريع قبل أن تكون قد اطمئننت إلى أنه سيتم التقليل من مخاطرها، وسيكون عليك الاكتفاء بوعود حكومة الدولة المقترضة من أن تلك المخاطر سوف يتم تقليص أضرارها خلال تنفيذ المشروع.
  - لا توجد أدلة كافية على أن البنك عازم على تطوير عملية المراقبة والإشراف على المشاريع، بل يبدو أن البنك سيعتمد على المعلومات المقدمة من قبل الحكومة من أجل اتمام عملية المراقبة، ونحن نعرب عن قلقنا الشديد إزاء هذا الطرح إذ أنه يهدد الحماية البيئية والاجتماعية المنشودة وكذا القدرة على المساءلة.
  - جائت اللغة في المسودة المطروحة على عكس ما توقعنا وأملنا، إذ أنها تدل على إضعاف شديد للسياسات الحماينة المفعلة حالياً، حيث تتوسع في إعطاء البنك والحكومة القدرة على استخدام السلطة التقديرية بخصوص كيفية تنفيذ عدد من التدابير لحماية البيئة والمجتمع، مما يكون من شأنه تقليص أي تطوير بالنسبة لتلك السياسات والمعايير. بتعبير أدق، فإن كثرة الثغرات واستخدام العبارات المبهمة سيؤدي حتماً إلى الالتباس وغياب المساءلة عند التنفيذ.
  - كان لدينا انطباع بأن البنك كرائد في مجال التنمية ينتوي تعديل سياساته الحماينة بحيث تتماشى مع أفضل المعايير الدولية، وبصفة خاصة معايير بنوك التنمية الأخرى. ولكن على العكس نرى أن البنك قد فشل في ذلك، إذ جاءت السياسات المطروحة في كثير من القطاعات أضعف بشكل ملحوظ من تلك المعتمدة من قبل المنظمات التي تعمل في نفس مجال البنك.
  - بصفة عامة لا تتضمن المسودة معلومات أو تفاصيل كافية بحيث تكون هناك مشاورات فعالة في المرحلة الثانية. لا توجد خطة تنفيذ مفصلة، ولا ميزانية مطروحة لإثبات كيفية تفعيل الإطار، كما أنه لا توجد إجراءات من البنك لتوضيح تلك الكيفية.
- بالإضافة إلى النقاط العامة أعلاه، هناك نقاط محددة نشعر كمصريين بأهمية الالتفات إليها بشكل عاجل:

- العمالة: من الجيد أن يقوم البنك باعتماد معايير جديدة بخصوص العمال، ولكن جاءت المسودة شديدة الضعف وغير واضحة بالنسبة لعدد العمال المقصودون بالحماية، فالتعريف الضيق والمبهم المطروح في المسودة ل"عامل المشروع" يقوم بإقصاء العديد من العمال ممن قد يتأثر من جراء المشروع. كما أنه لا توجد أي إشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية أو معاييرها الأساسية. ولا يضمن المعيار المطروح من البنك الحق في التنظيم أو بالنسبة لاتفاقيات (مفاوضات) العمل الجماعية، وهي من الحقوق الرئيسية للعمال. بل تطرح المسودة أن يتم تطبيق تلك المعايير إذا ما اتاحتها القوانين المحلية، وهو ليس كافياً بالمرّة (لضمان أي تطبيق فعلي للمعيار). بالنسبة لمصر فإن الدولة قد قامت بإقرار معاهدات منظمة العمل الدولية ولكن الخروقات لتلك المعايير مستمرة، مما يجعل وضع أسس للمساءلة وضمان تنفيذ تلك المعايير ضرورة حتمية.
- إشراك أصحاب المصالح: يسرنا أن يقوم البنك باعتماد معيار لمشاركة أصحاب المصالح ولكن يثير مخاوفنا أن تترك مسؤولية اتخاذ قرار المشاركة وكيفية أطرافها بشكل كامل للحكومة المقترضة، حيث أنه بالنسبة لمصر - على سبيل المثال - لا يوجد لدى الحكومة سجل جيد من إجراء مشاورات ذات جدوى.

باعتباركم ممثلنا في مجلس المدراء التنفيذيين لدى البنك الدولي نرجوا أن تقوم بدعم مطالبنا عند إبداء موقفكم من المسودة، كما أن نقترح عمل تعديلات بالنسخة المطروحة من أجل معالجة النقاط الجوهرية المثارة أعلاه قبل طرح المسودة للمشاورات.

ولكم جزيل الشكر،،

\* \* \*

الموقعون:

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية  
المركز المصري للحقوق الاقتصادية والإجتماعية  
المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي  
الجمعية المصرية للحقوق الجماعية  
التحالف المصري لحقوق الأرض والسكن  
منتدى الحوار والمشاركة من أجل التنمية  
مؤسسة تمكين للتنمية